نص مصور من كتاب
مسرد كتبه: ما طُبع وما لم يَطْبع

سعر مخفض
١٢ ر.س
أو ما يعادلها

أبو إسحاق الحويني

سيرة أثر باقٍ

بقلم حفيده
عمرو عبد العظيم الحويني

أبو إسحاق الجويني

سيرة أثر باقٍ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م

مَسرَدُ كُتبه

الـكلامُ عـن مؤلَّفاتِ شـيخِنا بالنِّسـبة لـي حديثٌ ذو شُـجون، فقـد عُنيتُ بمطبوعها ومخطوطها منذ عشرين سنةً، حينما كلَّفني شيخُنا أن أُقابل تجارب صفّ كتابه «تنبيه الهاجد» أثناء سنة ٢٠٠٥م، حتى شرَّفني شيخُنا سنة ٢٠١٥م بكتابـة مقدِّمـة هـذا الكتاب بسـبب مرضه وذَهابـه للعلاج بقطـر، وبين هذَين التاريخَيـن وبعدهمـا كذلك حتـى الآن، ولي اختصاصٌ بكُتب شـيخنا رحمه الله.

وأُقـدِّم بيـن يدي هذا البـاب بمقدِّمةٍ تتعلَّق بمؤلَّفات شـيخِنا قبل أن أسـردَ المطبوع منها والمخطوط:

- لعـلَّ أوَّل مـا ينبغي ذِكـرُه في هذا المقام أنَّ شـيخَنا في مُقتبَـل عُمره كان عالي الهمَّة نَهِمًا؛ بحيثُ إنه شـعَّب نفسَـه في كثيرٍ من التآلِيف والرسـائل، بل والكتب والتخريجات، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله، وهذا مما ندِم عليه فيما بعد، فقد حدَّثني أنه ندم على تشعُّبه في أعماله وتحقيقاته ومؤلَّفاته، وتمنّى أنه لو عمل على مشـروعٍ ضخمٍ وأكملَه، فكان يتمنّى لو تيسَّـر له عملُ شرحٍ على «صحيح مسلم» مثل «فتح الباري» للحافظ ابن حجر.

فمِـن نماذج نَهَم شـيخنا وهمَّتـه العالية أنِّـي وقفتُ في خزانة شـيخِنا على بعـض الكتب التي اقتناها مبكِّـرًا عنوانًا له يدلُّ على أنه يريـد تخريجَ أحاديثه، أو يُذيِّلَ عليه، مثل:

كتاب «أخلاق النبيّ صلى الله عليه وسلم وآدابه لأبي الشيخ الأصبهاني»، اقتناهُ شيخُنا يوم الأربعاء ٢٥ ربيع الثاني ١٤٠٣هـ= ١٩ يناير ١٩٨٣م الساعة السادسة مساءً، وكتب عليه: «ومعه: العِقدُ الذَّهبيّ في صحيحِ أخلاق النبي، لأبي إسحاق الحُوَينيِّ».

وكتاب «عَمل اليوم والليلة لابن السُّنِّي»، اقتناهُ شيخُنا في جُمادى الأولى ١٤٠٣هـ=مارس ١٩٨٣م، وكتب عليه: «ومعه: قِنديلُ القوم بتخريج عَمل الليلةِ واليوم، لأبي إسحاق الحُوَينيِّ».

وأيضًا كتاب «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر»، اقتناه شيخُنا يوم الاثنين ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٣هـ=١٤ مارس ١٩٨٣م، وكتب عليه بخط يده: «تركُ الدِّعَة ذيلٌ على تعجيل المنفعة».

- ثم مما ينبغي توضيحُه بشأن عدم تمكُّن شيخنا من إكمال بعض مشاريعه العلمية: أنَّ بعض هذه المشاريع كانت في بداية مشواره العلمي، مثل مشروعه الضخم «بذل الإحسان بتخريج سنن النَّسائي أبي عبد الرحمن»، وهو من أوائل مشاريعه التي لاقَت قَبولًا وصدًى في الأوساط العِلميَّة، لكن لم يتيسَّر لشيخِنا إكمالُه، فقد طُبع منه مجلَّدَين، ولو كَمُل لزاد على أربعين مجلَّدًا.

ومن أسباب ذلك أيضًا انشغالُ شيخنا مبكِّرًا بالدعوة والخطابة والدروس.

ومن أسباب ذلك أيضًا ما وجدتُه مرقومًا بخط شيخنا على مُبيَّضة نُسخته من كتاب «دُرَّة التاج على صحيح مسلم بن الحجّاج» ما نصُّه: «دروسٌ في شرحِ صحيح مسلم، في مسجد شيخ الإسلام ابن تيمية بكفر الشيخ، ابتدأتُها في شهر شوال سنة ١٤١٩هـ، الموافق شهر يناير ١٩٩٩م، وشرحتُ في الكتاب بضعًا وستين مجلسًا، ثم أوقفَتني مباحث أمن الدولة عن إتمام درسي،

و«دُرَّة التاج» هو حصيلة تحضيري للدروس، ولم يخطر ببالي أن أُخَرِّج كتاب مسلم، لذلك توقَّفتُ عن التحضير بعدما أوقفوني، وكذلك سائر الكتب التي لم أُتممها، سببُ ذلك أنَّ مباحث أمن الدولة إذا وجدَت إقبالًا من الطلبة على الدرس فتُوقفُه، مثل «شرح بلوغ المرام»، و«شرح ألفية السيوطي»، فالحُكم لله العليّ الكبير».

أوَّلًا: ما طُبِع للشيخ من مؤلَّفات وتحقيقات وتخريجات:

١ - تهذيب خصائص الإمام عليّ، للإمام النسائي، تحقيق وتخريج، صدر عن دار الكتب العِلمية[1]، الطبعة الأولَى سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

وعندما وصل الكتاب مطبوعًا لشيخنا كتب على نسخته: «وصلَتني هذه النسخة يوم الأربعاء ١٩/ ٣/ ١٤٠٥هـ= ١٢/ ١٢/ ١٩٨٤م، وإني أبرأُ إلى الله تعالى مما فيها، وليست هي التي صحَّحتُها وأصلحتُ أسانيدَها، فالله المستعان. أبو إسحاق»، ثم كتب بخطِّه براءةً من هذه الطبعة في أربع ورقات، ختمها بقوله: «تنبيه: عنوان الكتاب «تهذيب خصائص عليّ»، ليس من صُنعي، وكان عنوان الكتاب الذي وضعتُه: «كتابُ الحُليِّ بتخريج خصائص عليّ»، فأعرَض الناشرُ عن تسميتي، ووضع الاسم من عنده، فأين الأمانة العِلمية؟».

---

(١) كتب شيخَنا رحمه الله على نسخته من الجزء الأول من كتاب «صحيح ابن حبان» بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، ما نصُّه: «اشتريتُ هذا الكتاب يوم الأربعاء الموافق ١٦ رجب ١٤٠٤هـ= ١٨/ ٤/ ١٩٨٤م، وهو يومُ تحوُّل في حياتي العِلمية؛ حيثُ ذهبتُ أنا والأخ سعيد زغلول إلى دار الكتب العلمية، واشترى صاحبُها مني أول كتابٍ حقَّقتُه، وهو «خصائص عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه» للإمام النسائي، فالحمد لله على التوفيق. أبو إسحاق».

٢- كتاب فصل الخطاب بنقد المُغني عن الحِفظ والكتاب، لابن بدر الموصلي، تأليف. صدر عن دار الكتب العلمية، الطبعة الأولَى ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م[١].

٣- «الحياة بعد الموت، البعث والنشور» للإمام أبي بكر بن أبي داود. تحقيق. صدر عن مكتبة التراث الإسلامي، لصاحبها شرف حجازي، وكتب مقدمته في ١٣/ ٦/ ١٤٠٦هـ.

قال شيخنا: جملة «الحياة بعد الموت» من زيادة الناشر، وليست مني.

٤- الأربعون في ردع المُجرم عن سبِّ المُسلم، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتخريج. صدر عن مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولَى ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٥- الانشراح في آداب النكاح، تأليف. صدر عن دار الكتاب العربي، الطبعة الأولَى ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٦- كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، للإمام النسائي، وبذيله: كتاب الحُليّ بتخريج خصائص عليّ، تخريج. صدر عن دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولَى ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

علَّق شيخُنا على نسخته من «إرواء الغليل» لشيخه الألباني (٤/ ٤٠١) وكان قد حسَّن الشيخ الألباني حديث «رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أذَّن في أُذُنِ الحسن حين ولدته فاطمة بالصلاة»، قال شيخنا ما نصُّه: «لستُ أُوافِقُ شيخَنا على تحسينه هذا الحديثَ، ولا نستطيع أن نُقوِّيَه بحديث ابن عباس الذي لا نعرفُ ضعفَه: أخفيفٌ هو أم شديد؟ وقد أفصحتُ عن شيءٍ من ذلك

---

(١) قال شيخُنا رحمه الله: «وهو أوَّل كتابٍ عرَفَني به شيخُنا الألباني».

في «الانشراح»، وهو تحتَ الطبع يسَّر الله طبعَه. وكتبه: أبو إسحاق الحُوَينيُّ، الأحد ١١ ربيع الأول ١٤٠٦هـ= ٢٥/ ١١/ ١٩٨٥م».

٧- كتاب غوث المَكدود بتخريج مُنتقى ابن الجارُود، تخريج، صدر عن دار الكتاب العربي، ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٨- كتاب الأربعون الصُّغرى للحافظ البيهقي، وبذيله: كتاب شفاء الزَّمِين بتخريج الأربعِين، تأليف. صدر عن دار الكتاب العربي، ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٩- كتاب البعث للحافظ أبي بكر بن أبي داود، تحقيق وتخريج، صدر عن دار الكتاب العربي، ببيروت، الطبعة الأولَى ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

١٠- الجزء الأول من كتاب النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة، تأليف، عبارة عن ١٠٠ حديث، صدر عن دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م[1].

١١- كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء[2]، تأليف، صدر

---

(١) علَّق شيخنا على نسخته من «تهذيب التهذيب» للحافظ (٨/ ٣٦٦ ط دار صادر) فيما يتعلق بنقل الحافظ قولَ ابن خزيمة في صحيحه: «لا أقفُ على سماع قتادة من قدامة بن وبرة»، فكتب شيخنا ما نصُّه: «وقفتُ على سماع قتادة من قدامة بن وبرة في «مسند أحمد» (٥/ ١٤)، وانظر ما ذكرته في «النافلة» (رقم ٨٩)، والحمد لله. وكتبه: أبو إسحاق الحويني، ٦/ ٣/ ١٤٠٦هـ».

(٢) ألصَقَ شيخُنا داخل نُسخته الخاصة من هذا الكتاب قُصاصة من جريدة الحقيقة التابعة لحزب العمل الذي كان يترأسه إبراهيم شكري، ورئيس تحريرها محمد عامر، مضمونها: «مكتبتك الإسلامية: صدر حديثًا كتابان بعنوان «نهي الصحبة عن النزول بالركبة»، و«كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء» من تأليف أبي إسحاق الحويني الأثري، صدر الكتابان عن مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي»، وكتب شيخنا بخطه تاريخ هذا العدد من الجريدة: «إعلان عن جريدة الحقيقة الصادرة يوم السبت ٢٤/ ٩/ ١٩٨٨-١٣/ ٢/ ١٤٠٩هـ العدد (١٦) الصفحة السابعة». =

عن مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولَى ١٤٠٨هـ.

١٢- نَهيُ الصُّحبة عن النُّزول بالرُّكبة[1]، تأليف، صدر عن دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م. ثم صدر بعد ذلك عن مكتبة التوعية الإسلامية بالاشتراك مع مكتبة منارة العلماء بالإسماعيلية.

١٣- طليعة سمط اللآلي في الردِّ على الشيخ محمد الغزالي، تأليف، صدر عن مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولَى ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

١٤- جمهرة الفهارس، وتحتوي على فهارس متون: مسند الحميدي، والسنة لابن أبي عاصم، ومعرفة علوم الحديث، والأوائل للطبراني، والأمثال لأبي الشيخ، والأسماء المبهمة، وخطأ من أخطأ على الشافعي، والمدخل إلى الإكليل، ومشيخة ابن طهمان، وتاريخ جرجان، والزهد لأحمد، والتصحيف والتحريف، وأخبار القضاة لوكيع، وسنن البزَّار. صدر عن دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولَى ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م.

١٥- الجزء الثاني من كتاب النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة، تأليف، صدر عن دار الصحابة بطنطا، الطبعة الأولَى ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

١٦- كتاب الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا، تحقيق، صدر عن دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولَى ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

١٧- كتاب بذل الإحسان بتخريج سُنن النسائي أبي عبد الرحمن، تأليف

= وينظر عن علاقة شيخنا بهذه الجريدة: تقدمتُه للجزء الأول لكتابه «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة»، فقد كان هذا الكتاب في ابتداء أمره عبارة عن مقالات تنشر فيها.

(١) عند صدور هذا الكتاب لشيخنا كتب الكاتب الصحفي فهمي هويدي مقالًا في «مجلة المجلة» يتكلم عنه، تجده في ملاحق كتابي «ميراث الوفاء» (٢/ ٨٤٣-٨٤٤).

وتخريج، صدر عن مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولَى ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

١٨- كتاب الأحاديث القدسية الأربعينية، لملَّا علي القاري، تخريج، صدر عن مكتبة الصحابة بجدَّة، ومكتبة التابعين.

١٩- فضائل فاطمة لأبي حفص بن شاهين، تحقيق، صدر عن مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولَى ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

٢٠- صحيح القصص النبوي (١-٥٠) تأليف، صدر عن مكتبة الصحابة بجدة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢١- جزءٌ فيه تصحيح حديث القُلَّتَين والكلام على أسانيده، للحافظ العلائي، تحقيق وتخريج، صدر عن مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولَى ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٢٢- مسند سعد بن أبي وقاص، للإمام البزَّار، تحقيق وتخريج، صدر عن مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولَى ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٢٣- كتاب الزهد لأسد بن موسى، تحقيق وتخريج، صدر عن مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولَى ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٢٤- جزءٌ فيه مجلسانِ من أمالي الصاحب نظام المُلك، تحقيق وتخريج، صدر عن مكتبة ابن تيمية، ومكتبة العِلم بجدة، الطبعة الأولَى ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٢٥- جنة المُرتاب بنقد المُغني عن الحفظ والكتاب لابن بدر الموصلي، تأليف، صدر عن دار الكتاب العربي، الطبعة الأولَى.

٢٦- رسالتانِ في الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق، صدر عن مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ.

٢٧- جزءٌ فيه مجلسانِ من إملاء الإمام النسائي، تحقيق وتخريج، صدر عن مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولَى ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م. ثم صدر عن دار ابن الجوزي السعودية سنة ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

٢٨- كتاب الأمراض والكفَّارات والطبّ والرُّقيات، للضياء المقدسي، تحقيق وتخريج، صدر عن دار ابن عفّان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢٩- الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج للإمام السيوطي، تحقيق وتعليق، صدر عن دار ابن عفّان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٣٠- كتاب فضائل القرآن للحافظ ابن كثير، تحقيق وتخريج، صدر عن مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٣١- تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، الجزء الأول والثاني، صدر عن دار ابن الجوزي السعودية، الطبعة الأولى رجب ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.

٣٢- الجزء فيه من الفوائد المُنتقاة الحِسان العَوالي لأبي عمرو السمرقندي، تحقيق وتخريج، صدر عن مكتبة ابن تيمية، ومكتبة الخراز بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

٣٣- تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد، تأليف، صدر منه المجلد الأول ابتداءً عن مكتبة التوعية الإسلامية، في غلاف، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م. ثم صدر في مجلد عن مكتبة البلاغ بدُبي ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م، ثم صدر في ٦ مجلدات، عن دار المحجَّة بأبو ظبي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

٣٤- كتاب المُنتقى من السنن المُسنَدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي محمد بن الجارُود، تحقيق، صدر عن دار التقوى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٣٥- فتاوى أبي إسحاق الحويني، المُسمَّى: إقامة الدلائل على عموم المسائل، صدر في مجلد عن دار التقوى، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

٣٦- لؤلؤ الأصداف بترتيب المُنتقى على الأطراف، تأليف، صدر في مجلدين عن دار التقوى، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

٣٧- الجزء فيه الثاني من حديث الوزير أبي القاسم بن الجرَّاح، تحقيق وتخريج، صدر في مجلد عن دار التقوى، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

٣٨- الفتاوى الحديثية، المسمَّى: إسعاف اللبيث بفتاوى الحديث، تأليف، صدر في ٥ مجلدات عن دار التقوى، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ= ٢٠١٠م، وهو عبارة عن أسئلة القرَّاء على الأحاديث التي كان يجيب عنها الشيخ في مجلة التوحيد.

٣٩- عَوذُ الجاني بتسديد الأوهام في معجمَي الطبراني، تأليف، صدر عن دار إيلاف الدولية الكويتية، في ٦ مجلدات، الطبعة الأولى.

٤٠- تسلية الكظيم بتخريج أحاديث تفسير القرآن العظيم، تأليف، صدر منه ٤ مجلدات عن دار مكة بلندن، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ= ٢٠٢٢م.

ثانيًا: ما لم يُطبع بعدُ:

قبل أنْ أبدأ في سرد ما لم يُطبَع من كُتب شيخنا رحمه الله، أودُّ التنويه لأمرٍ هام، وهو:

أنَّ شيخَنا قد نبَّه بعد وفاة الشيخ الألباني رحمه الله أنَّ هناك فرقًا بين ما طُبع في حياتِه وما طبع بعد وفاته، إذ ما طُبع بعد وفاته إما أن يكون مُبيَّضةً بيَّضها وأعدَّها للنشر، وإما أن يكون مُسوَّدة ما زال يعمل عليها حتى وفاته ولم يُبيِّضها ولم يُعدَّها للنشر، فقال رحمه الله في كتابه «تنبيه الهاجد» (رقم: ٢٤١٢ الطبعة الجديدة): «لعلَّ شيخَنا رحمه الله لو أُتيح له تهيئةُ «صحيح أبي داود» للطبع لتنبَّه إلى هذا، وهناك بونٌ شاسعٌ بين أن يُطبعَ الكتابُ في حياةِ مُؤلِّفه، وبين أن يُطبعَ بعد وفاته، فقد يبدو للمؤلِّف أن يُغيِّرَ شيئًا في كتابه أو يَضرِبَ عليه، فلا يَفعلُ ذلك رجاءَ أن يَرجِعَ إليه فيُصلِحَه فلا يمحوه أو يشطبَه من كتابه، لأنه يعرفه، ثم يأتي بعد ذلك -أي بعد وفاة المؤلِّف- مَن يريدُ أن يَطبعَ كتابه فلا يرى شطبًا أو مَحوًا، فيطبعُه كما هو، فيظنُّ أنَّ هذا رأيُ مؤلِّفه وخُلاصةُ فِكره، ولا يكون الأمرُ كذلك، لا سيَّما ولم يُشِر الشيخُ رحمه الله في كتابٍ من كُتبه التي طُبِعت مُؤخَّرًا في آخر حياته -فيما أعلم- إلى أنه يُهيئُ «صحيح بي داود» للطبع، وكذلك ينبغي التريُّث في شنِّ الغارةِ على الشيخ إذا وُجد في كُتُبه التي طُبِعَت بعد وفاته خللٌ، لا سيَّما التي لم يُشِر إلى قُربِ طبعها؛ لِما عُرِفَ عنه من دِقَّة المُراجعة لكُتبه التي كان يطبعها، نعم! يُتعقَّبُ فيما أخطأ فيه حتى لا يَظُنَّ ظانٌّ أنَّ خطأه صوابٌ، ولكن لا يُشغَّبُ عليه، والله أعلم».

قلتُ: ومِن حُسن الطالع لكُتب شيخنا التي تركها ولم تُطبَع بعدُ، أمران:

أحدُهما: أنَّ شيخَنا صفَّ كُتبَه في حياته المباركة عليه رحمة الله، فكُتبُه التي لم تُطبَع أغلبُها مصفوفٌ مُبيَّضٌ، وكان يُضيفُ على الكتاب الورقي بخطِّ يده، وفي أُخرَيات حياته كان يأمُر أحدَ أبنائه أو إحدى زوجاته بالإضافة التي يُمليها عليهم على عينه.

الأمر الثاني: أنَّ الله وفَّق شيخنا في العِقد الأخير من عُمره المبارك أنْ لَزِمَه أبناؤه «حاتم وهيثم وهنّاد»، وكذا زوجاتُه الأربع، كان يستعين بهم في كتابة ما يريد كتابتَه، أو جلب كتابٍ من أرفُف مكتبته، فما كان يجلس في مكتبته في هذه المرحلة التي قضاها بقطر، إلا ومعه رفيقٌ منهم. مما أدَّى لمعرفة أبنائه بخُطَّة أبيهم في كُتبه، وكذا أخبرني «هيثم» أنه سجَّل مع أبيه تفاصيلَ أمور كُتبه التي لم تُطبع بعد. فأسألُ الله أن يُوفِّقَهم في إخراجها على الوجه الذي يُرضي أباهم رحماتُ الله تترى عليه.

أمَّا ما لم يُطبَع من كُتب شيخِنا رحمه الله، فمن أهمِّها:

تسلية الكظيم بتخريج أحاديث تفسير القرآن العظيم، تأليف، الأجزاء: الخامس والسادس والسابع.

تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد، تأليف، ١٧ مجلدًا، وشرُفتُ بكتابة مُقدِّمة هذا الكتاب في نحو ٤٥ صفحةً في مايو ٢٠١٥، وطلب مني شيخُنا كتابة هذه المقدِّمة بدلًا عنه، نظرًا لمرضِه وسفرِه السَّفرَة الأولى لقطر.

غوث الطَّرِيد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، وهو عبارة عن جمع لأحاديث الصحابي الجليل رضي الله عنه وترتيبها على المسانيد، وقد تمَّ أغلبُه.

العَذبُ الزُّلال بإثبات ضعف حديث «أبغض الحلال»، تأليف، وهو جاهز للطبع.

جُنَّة المُستغيث بشرح عِلل الحديث لابن أبي حاتم، تأليف، جاهز للطبع منه «كتاب الطهارة»، وكتب عليه شيخنا تاريخًا: «الجمعة ١٥ صفر ١٤١٣هـ= ١٤/ ٨/ ١٩٩٢م».

كتاب «دُرَّة التاج على صحيح مسلم بن الحجَّاج»، جاهز للطبع منه مجلَّدة، كانت عبارة عن بضعٍ وستين مجلسًا عقدها في مسجده «مسجد شيخ الإسلام ابن تيمية»، ابتدأها في شهر شوال سنة ١٤١٩هـ= يناير ١٩٩٩م، ثم أُوقِف عن هذه الدروس من جهة الأمن، فما أكمله.

ولعلَّ مما يصلُح أن يُطبَع مع التنبيه على أنه مُسوَّدة قديمة، كتاب «قصدُ السبيل في الجرح والتعديل»، وقد ذكرتُه في فصل «طلبه للعِلم الشرعي»، وأنه ابتدأ فيه سنة ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

قطعة من كتاب «تسلية الكئيب بتقريب كتاب الترغيب والترهيب للإمام المُنذري، تأليف، شرح فيه وخرَّج خمسة أحاديث في نحو ١٧ ورقة كبيرة، وذلك في بداية التسعينيات، والله أعلم.

قطعة من كتاب «زاد الناوي على تدريب الراوي» تأليف، في شوال ١٤١١هـ، الموجود منه بضع وثلاثين ورقة كبيرة.

قطعة في نحو ٧٠ ورقة بعنوان «تقييدُ الشَّارِد بما في صِفة النِّفاق من الغلَطِ الوارِد»، تأليف، وهو عبارة عن ردٍّ على صديقه الشيخ إبراهيم حمدي رحمه الله في تحقيقه لكتاب «صفة النفاق» للفريابي، وكان في تحقيقه هذا أغلظ القول للشيخ بدر البدر حفظه الله، فردَّ الشيخُ في هذا الكتاب على صديقه ردًّا عِلميًّا في إغلاظه القولَ للشيخ بدر.

وغير ذلك ما لو جُمع من مُسوَّدات شيخِنا لجاء في مجلَّدةٍ كبيرة، وأخبرني شيخُنا رحمه الله أنه ينوي جمع مثل هذه المُسوَّدات التي لم تكتمل في كتابٍ واحدٍ تحت عنوان «جمعُ الشتات وإحياء الرُّفات».

ومن الجديرِ بالذِّكر أنَّ شيخَنا كان قد عمل على بعض المشاريع العِلمية

ثـم تركها لسـببٍ ما، من هذه المشـاريع عملُه على كتاب «عمـل اليوم والليلة لابن السُّني»، والذي وسمه بـ «درءُ العَيْلَة بتخريج عمل اليوم والليلة»، وسبب تركه ما وجدتُه في رسـالة أرسـلها له فضيلة الشـيخ بدر البدر الكُوَيتي بتاريخ الجمعـة ٢٩ ربيع الآخر سـنة ١٤٣٠هـ= الموافق ٢٤ أبريـل ٢٠٠٩م، وفيها يقول الشـيخ بدر حفظه الله لشـيخنا: «وكما أخبرتُكم مِن قبلُ أني قد اشتغلتُ بتحقيـق كتاب «عمل اليوم والليلة» لابن السُّـنِّي، وقد طلبتُ منكم أن تتوقَّفوا عـن العمل بـه، فأبديتَ ذلـك مشـكورًا، وذلك مِن طِيـب مَعدنِـك وخُلُقِك، وأُبشِّركم أني أعملُ في تجاربه الطباعيَّة، راجيًا من الله العليّ القدير أن يَخرُجَ إلى النور في آخر هذه السنة»[1].

وأيضًـا كتاب «زوالُ التَّرح المُضنـي بتخريج أحاديث المُغني» لابن قُدامة، عمل عليه فترةً ثم تركه، كما بيَّنتُ ذلك في مبحث جهود شيخنا الدعوية.

وأيضًـا تحقيقه لكتاب «المعجم للإسـماعيلي»، في جزءَين، وقبل الانتهاء منـه صـدر الكتاب، فتوقَّف شـيخُنا، وغير ذلك مما تجده يُشـيرُ إليه في بعض أعماله المطبوعة، وغير المطبوعة.

❋❋❋

(١) ليلـة الخميس ٢٥ شـوال ١٤٤٦هـ= ٢٤ أبريـل ٢٠٢٥م جمعني بمدينة رسـول الله صلى الله عليه وسلم، مجلس به الشيخ بدر البدر والدكتور أنيس أحمد طاهر المُدرِّس بالمسجد النبوي والدكتور عبد العزيز الشـايع، ومجموعة من الإخوة، وسـألت الشـيخ بدر البدر عن تحقيقـه لكتـاب «عمل اليـوم والليلة»، فقال لي: «ما نشـرتُه حتى الآن، ولعلِّـي أطبعه قريبًا مُكتفيًا بالتخريج فقط».

حراسة شيخنا لعِلم الحديث

تعلَّق شيخنُا رحمه الله بعِلم الحديث منذ بداية طلبه للعِلم في منتصف المرحلة الجامعية سنة ١٩٧٨م، ومن وقتها وهو مُتأثِّرٌ بشيخِه الألباني رحمه الله، حتى إنه في بداية تآلِيفه وتحقيقاتِه كان يتبَعُ في الغالِب منهجيةَ وأحكامَ الشيخ الألباني الحديثية، وترى ذلك جلِيًّا واضحًا في كُتبِه الأولى.

ثم مع الزمن بدأ الانفكاكَ قليلًا من تبعة التقليد والمُتابعة لشيخه، إلى منهجه الذي طوَّرَه مع المُدارسة ومرور الوقت.

ونستطيع أن نَحُدَّ هذا التغيير بتأليفه لكتاب «جُنَّة المُستغيث بشرح عِلل الحديث لابن أبي حاتم» الذي أتمَّ منه مُجلَّدةً وقيَّد تاريخَها بيوم الجمعة ١٥ صفر ١٤١٣هـ= الموافق ١٤ أغسطس ١٩٩٢م، ففي هذا الكتاب بدأت تظهر معالِمُ منهج الشيخ الحديثي، ثم بعده بأربع سنوات، وتحديدًا سنة ١٩٩٦م، بدأ شيخُنا في كتابه «تسلية الكظيم بتخريج أحاديث تفسير القرآن العظيم»، وظهر أيضًا في هذا الكتاب منهجُ الشيخ جليًّا واضحًا، ثم تلاه كتابه «تنبيه الهاجد بما وقع من النظر في كتب الأماجد»، الذي تُوُفِّي شيخُنا وقد كمُل منه ١٧ مجلَّدًا.

في هذه الكُتب الثلاثة، مع كتاب «الفتاوى الحديثية» المُسمَّاة: «إسعاف اللبيث بفتاوى الحديث»، والتي طُبِعت في خمس مجلَّدات، كانت عبارة عن جمعٍ لأسئلة القُرَّاء على الأحاديث بمجلة التوحيد، ويظهر منهج الشيخ الحديثي جليًّا في المجلد الخامس على وجه التحديد، فإنه ألَّفه بعد سنة ٢٠١٠م.

فمن أراد دراسة منهج الشيخ الحديثي، ولم يَطَّلِع على هذه الكُتب، فسيضعُ الشيخ مُتابِعًا لشيخه الألباني حذوَ القُذَّةِ بالقُذَّة، وهذا كان في سنواته الأُولى، وتحديدًا في أوائل كُتبِه التي طُبِعَت.

ولكَ أن تعلَم أخي القارئ الكريم، أن شيخَنا من سنة ٢٠٠٠م وحتى وفاتِه، أي نحو خمس وعشرين سنةً، لم يُطبَع له غيرُ:

١- «تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد»، صدر أول ٦ مجلدات منه سنة ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

٢- «المُنتقى من السنن المُسنَدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»، لأبي محمد بن الجارود، تحقيق، صدر سنة ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٣- «فتاوى أبي إسحاق الحويني، المُسمَّى: إقامة الدلائل على عموم المسائل»، صدر في مجلد سنة ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

٤- «لؤلؤ الأصداف بترتيب المُنتقى على الأطراف»، تأليف، صدر سنة ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

٥- «الجزء فيه الثاني من حديث الوزير أبي القاسم بن الجرّاح»، تحقيق وتخريج، صدر سنة ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

٦- «الفتاوى الحديثية، المُسمَّى: إسعاف اللبيث بفتاوى الحديث»، تأليف، صدر في ٥ مجلدات سنة ١٤٣٢هـ= ٢٠١٠م.

٧- «عَوذُ الجاني بتسديد الأوهام في مُعجمَي الطبراني»، تأليف، صدر في ٦ مجلدات، سنة ١٤٤٣هـ= ٢٠٢٢م.

٨- «تسلية الكظيم بتخريج أحاديث تفسير القرآن العظيم»، تأليف، صدر منه ٤ مجلدات سنة ١٤٤٢هـ= ٢٠٢٢م.

فهذه ثماني كتبٍ فقط من أصل ٤٠ عنوانًا طُبعت لشيخنا في مسيرته العلمية، وكان أول كتاب طُبع له سنة ١٩٨٤م، ثم استمرَّ في طباعة تحقيقاته ومؤلفاته، حتى طُبع له إلى عام ٢٠٠٠م: ٣٢ عنوانًا.

من معالِم منهج الشيخ الحديثي:

١- التتبع والاستقراء لبعض المسائل الحديثيَّة، فمن نماذج ذلك:

ذكر رحمه الله (٢٨) مثالًا على تقديم الإسناد الصحيح الذي به التصريح بالتحديث من راوٍ عن شيخه، على نفي العالم الناقد لسماع هذا الراوي من شيخه، كما في «تسلية الكظيم في تخريج أحاديث تفسير القرآن العظيم» (١/ ٢٢١ فما بعده)، و«تنبيه الهاجد» (رقم:٢١٢٤ الطبعة الجديدة).

وذكر (٢٠) مثالًا على أحاديث حكمَ الحُفَّاظ بأنها موضوعة، وليس في سند أيِّها كذَّاب، كما في «تسلية الكظيم» (٣/ ٢١٣-٢١٨).

وذكر أمثلةً مُتكاثرةً على خروج أبي نُعيم الأصبهاني عن اصطلاح العلماء في قولهم: «متفق عليه»، حيث ذكر (١٩) مثالًا لِما قال فيه ذلك، ويكون البخاري قد انفرد به عن مسلم، وذكر (١٢) مثالًا لِما قال فيه ذلك، ويكون مما انفرد به مسلم عن البخاري، وذكر (٤) أمثلة على ما قال فيه ذلك، ولا يكون الحديث عند أحدهما. كما في «تنبيه الهاجد» (رقم: ١٦٠٥ الطبعة الجديدة).

وذكر (٢٢) مثالًا على أنَّ صحَّة السند لا تستلزمُ صحة المتن، كما في «تسلية الكظيم» (٤/ ١٨-٢٥).

وذكر شرحًا وبيانًا وأمثلةً لشرح شرط الإمام مُسلِم في المُعاصرة البيِّنة، في «تسلية الكظيم» (١/ ٣٠٩).

٢- أنه كان يرى تساهُل الإمام العِجليّ في التوثيق في أول أمره، وكان يُثبِتُ ذلك في تحقيقاته، ثم رجع وتغيَّر اجتهادُه ورأى أنَّ توثيقاتِه مُعتبرةٌ، كما في «تنبيه الهاجد» (رقم: ٢٢٣٨ الطبعة الجديدة)، وغيرها من المسائل التي تغيَّر فيها اجتهادُه رحمه الله بناءُ على الأدلة والبراهين المعتبرة.

٣- وأيضًا مما يُقرِّرُه شيخُنا رحمه الله أنَّه يُستأنَسُ بالضعيف المُقارِب، فقال في «تسلية الكظيم» (٣/ ٢٦): «يُستأنَس بالضعيف المُقارِب، وكم كان لهذا التسامُح في النقد من مضارَّ، فقد فشا في المتأخِّرين هذا الصنيع، فيقولون: يُؤخَذُ بالضعيف في فضائل الأعمال، فإذا رأوا نقدَ أحدِ المُتأخِّرين كالزَّيلَعيّ والعراقي وغيرِهما لحديثٍ ما، ووَصْفَهم إيَّاه بالضعفِ -وقد يكونُ ضعيفًا جدًّا، ويكونُ العالِمُ تسامحَ في نقدِه، أو قصرَتْ عبارتُه، أو وَهِمَ- بادَروا إلى العمل بذاك الحديث؛ لأنه ضعيفٌ فقط، والضعيفُ يُعمَل به في فضائلِ الأعمالِ، ولَيتَهم اقتصروا على الفضائل حسبُ، بل عمِلوا بأحاديثَ ضعيفةٍ جدًّا في الأحكام أيضًا، وهذا كلُّه بسببِ القاعدة التي ذكرتُها آنفًا، فالله المستعان».

ولشيخِنا رحمه الله كلام في ذلك أيضًا في «تسلية الكظيم» (٣/ ٣٨٧-٣٨٨).

٤- مرَّ شيخُنا رحمه الله بمرحلَتين:

الأولَى: متابعتُه لشيخه الإمام الألباني رحمه الله ونوَّر ضريحَه، في حُكمه على غالب الأحاديث التي خرَّجها، وهذا كان في بدايات طلبه للعِلم، ولا ضيرَ فشيخُنا كان متأثِّرًا جدًّا به.

ثم في بداية التسعينيات بدأت المرحلة الثانية، وكانت بعد مِراس ودراسة لهذا العِلم الشريف، كان مِن نِتاجها مخالفتُه لشيخه وأستاذه في بعض الأمور المنهجية، مع تمام توقيره وعِرفانه لحقِّه وتكرار مآثِره وفضله على شباب الأمة في هذا الباب.

فمن ذلك: تحسينُه وتصحيحُه لبعض الأحاديث مُتابِعًا لشيخِه، فلمَّا أُتيحَت له الفرصة بعد ذلك لإعادة دراستها والنظر في عِلَلِها تراجع عن قَبولها إلى إعلالِها، مثال ذلك:

حكمُه بنكارة حديث دعاء السوق، وِفاقًا للإمام البخاري وغيره، وخلافًا لمن صحَّحه كشيخه الألباني.

وحديث «لا تصوموا يومَ السبت إلا فيما افتُرِض عليكم»، كما في «تنبيه الهاجد» (رقم: ٢٣٣٥ الطبعة الجديدة).

وحديث «ماء زمزم لِما شُرِب له»، كما في «تنبيه الهاجد» (رقم: ١٤٩٩ الطبعة الجديدة).

وحديث «طلبُ العِلم فريضةٌ على كلِّ مُسلِم».

وحديث «مِن حُسنِ إسلام المرء تركُه ما لا يعنيه»، وغير ذلك من الأحاديث، وسأذكر قريبًا نموذجًا لمثل ذلك لم يُنشَر مِن قبل ولم يضعْهُ شيخنا في كتابٍ من كتبه.

- قلتُ: حدَّثني شيخُنا غيرَ مرَّة أن المجلَّد الخامس من «السلسلة الصحيحة» للشيخ الألباني من أضعف مجلَّداته، فسألتُه عن سبب ذلك، فقال لي: «هذا المجلَّد خاصٌّ بالأحاديث الفعلية، والشيخ تحسينُه لها ممَّا خُولِف فيه كثيرًا».

وأيضًا شيخُنا يُخالِفُ شيخَه الألباني رحمه الله في تعاطيه مع أحاديث الصحيحَين، فقد تعامَل الشيخ الألباني رحمه الله مع أحاديث الصحيحَين كغيرهما من كتب السُّنَّة، من حيث النظر في أسانيدها، فإن لم يجد مثلًا مُتابعًا لراوٍ مُتكلَّم فيه فيحكُم على الحديث بالضعف، وهو في الصحيحَين أو أحدهما، كما فعل مع أحاديث محمد بن فُضيل، وكذا رواية أبي الزبير عن جابر بن عبد الله في «صحيح مسلم».

أمَّا شيخُنا فيرى أن أحاديث الصحيحَين، وانتقاء الشيخَين لرواياتهما له خصوصية، فلا يُعمل فيهما القاعدة الحديثية إلا في بعض روايات اعتُرِضَت عليهما وهي معدودة، والحقُّ في أغلبها معهما رحمهما الله.

قال رحمه الله في «تنبيه الهاجد» (رقم: ٢٢١٢ الطبعة الجديدة): «لا شكَّ أنَّ مثل البُخاريِّ في دِقَّة اختياره وشُفوف نَظره لم يَفُتْهُ مثلُ هذا [إشارةً إلى أنه يوجد في أحاديث المُناوَلة ما قد يُنكَر]، وبهذا يُجابُ عن أحاديث الرُّواة الذين تَكلَّم فيهم بعضُ العلماء وخرَّج البُخاريُّ لهم، وأنه لا ينبغي أنْ نُجريَ قاعدةَ النظر في الإسناد في أحاديث البخاري ومُسلم، إلا إذا قام بُرهانٌ ظاهرٌ على هذا، والله أعلم».

وأيضًا جمعني مجلسٌ بشيخنا مع بعض طلَّاب عِلم الحديث، وأُثيرَت مسألة: «هل يُعدُّ كتاب «صحيح مسلم» كتاب عِلل»، فقال شيخُنا: «لم أجد أحدًا ممَّن تقدَّمنا من علماء الحديث قال ذلك، ولم يَنصَّ على ذلك أحدٌ فيما أعلم، وأخشى ما أخشاه من فتح هذا الباب أن يخرُجَ علينا من يُريد أن يُقسِّم كتاب مسلم إلى قسمَين، ويجعل أحدهما بعنوان «الأحاديث المُعلَّة في صحيح مسلم»، فتنزِلُ مَهابة الكتاب عند جُموع الأُمَّة، وكيف يصحُّ ذلك وقد

جعلوه قَسيم «صحيح البخاري» في صحة الأحاديث! وهذا يُؤيِّدُ ما كرَّرته كثيرًا: أن «صحيح مسلم» لم يُشرَح حتى الآن شرحًا يُظهر صنعتَه الحديثية، كما فعل الحافظ ابن حجر في كتاب البخاري، إذًا لظهرت صنعة الإمام مسلم في إيراده روايات الأحاديث، ودراسة رجال الصحيح وكيفية رواية مسلم لهم، وغير ذلك».

وللشيخ تطبيق عملي على هذه القضية في موضع من «تنبيه الهاجد» (رقم: ١١٩ و٢٨٣٣ الطبعة الجديدة).

٥- وأيضًا المسألة التي أخذَت حيِّزًا كبيرًا بين المتخصِّصين، وهي «التفريق بين منهجي المُتقدِّمين والمُتأخِّرين»[١]، ويعنون بها: أن المتقدِّمين من المحدِّثين النُّقَّاد منهجُم ونَفَسُهم الحديثي في النقد أعلى كعبًا وأولَى بالأخذ من منهج المتأخِّرين، وهذا لا جدالَ فيه بهذا المعنى؛ لكن أن يُطرَح جُهد المتأخِّرين مقابلةً بالمتقدِّمين على طول الخط، فهذا من هضم حق المتأخِّرين.

وشيخُنا في هذه المسألة وسطٌ بين طرَفَين[٢]، وليست المسألة عنده بهذه

---

(١) بداية ظهور هذه المسألة كانت غير واضحة المعالِم، حتى حدَّثني الشيخ بدر البدر حفظه الله، في مجلس جمعني به بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم مساء الخميس ٢٥ شوال ١٤٤٦هـ= ٢٤ أبريل ٢٠٢٥م برفقة الدكتور أنيس أحمد طاهر المُدرِّس بالمسجد النبوي، والدكتور عبد العزيز الشايع، وجماعة من الأخوة- فقال لي: «بداية ظهور هذه المسألة سألت الشيخ بكر أبو زيد عنها، فقال لي: «مجموعة من الشباب أحدثوا مسألةً ولم يستشيروا فيها الشيوخ!».

(٢) هذه المسألة لها طرفان: أحدُهما: يرى إهمال أقوال المتأخِّرين بالكُلِّية، والآخَر: يرى أنَّ هذه المسألة إنما ابتُدِعَت بغرض النَّيل من الشيخ الألباني رحمه الله، ومِن القائلين =

الحِدَّة التي سلكها بعض المهتمِّين، حتى إنه ذكر -كما سيأتي في النقل القادم- أنَّه رأى بعضَهم إذا خالَف مسلمًا الدارقُطنيُّ، يأخُذ بقول الدارقُطنيِّ على طول الخط!

لكن شيخَنا يعترِف للمتقدِّمين بأسبقِيَّتِهم في الفنِّ والنقد، ويحتفِظ للمتأخِّرين بمكانتهم، ويرى أنَّ أحكام المتأخِّرين إذا اختلَفَت مع أحكام ونقد المُتقدِّمين، أن الصواب في الغالِب مع المُتقدِّمين، وقد يكون الصواب أحيانًا مع المُتأخِّر، فكم ترك الأولُ للآخِر!

قال شيخُنا: «وإنما قلتُ: إنَّ الصواب في الغالب مع المتقدِّمين؛ لأن غالب من تكلَّم في المصطلح والحديث عند المتأخِّرين من الفقهاء، بدءًا من ابن الصلاح فالنوويّ فابن كثير فابن المُلقِّن فالسخاويّ والسيوطيّ، وكلامي ليس على ما صنَّفوه نظريًّا، بل على ما عالَجوه عمليًّا.

ولم يكن على جادَّة المُحدِّثين منهم -في نظري- غيرُ زينِ الدين العراقيّ وتلميذِه ابن حجر.

والفقهاء معروفٌ أنهم يقبلون زيادة الثقة بإطلاق[1]، فلا اعتبارَ عندهم في

= بالثاني الشيخ عليّ الحلبي رحمه الله، وألَّف في ذلك كتابه «التبيين»، وكان قد أرسل رسالة لشيخنا، وجدتُها في مكتبته غير مؤرَّخة، وفيها: «أودُّ أنْ أُذكِّركم بضرورة كتابة شيء حول ما ابتدَعَه البعض مُؤخَّرًا من إحداث هُوَّة عِلمية بين ما سمَّوْهُ «منهج المتقدِّمين ومنهج المتأخِّرين»؛ لأنَّ الأمر -فيما أرى- بدأ يستفحِل، ويجدُ آذانًا صاغيةً، على وهاء حُجَّة أصحابه وضعفها، ولعلِّي أنا أيضًا فاعلٌ».

(١) قال شيخُنا رحمه الله في «تسلية الكظيم» (١/ ٢٦٦): «مذهبُ النووي أنه تُقبَلُ زيادةُ الثقةِ بإطلاقٍ، وهو مذهبٌ عند المُحدِّثين إنما يقولُ به مَن لم يتمهَّرْ في هذا الفنِّ مثل سائرِ الفقهاء، ومِن الغرائبِ أنَّ النوويَّ وافقَ الدارقطنيَّ على إعلالِ زيادةِ «وإذا قرأ فأنصِتوا»، =

الغالب لمبحث «الشذوذ».

وكذا مبحث «التفرُّد»، فلا مجال للفقهاء فيه.

لذلك نجد اختلافًا بين المتقدِّمين والمتأخِّرين في مثل هاتين المسألتَين.

ولم يجر مجرى المحدِّثين فيهما مثل العراقي وابن حجر رحمهما الله».

حدَّثني بذلك غيرَ مرَّة، وقد سألتُه عن هذه المسألة غير مرة؛ نظرًا للتجاذب فيها بين أهل العِلم من المُعاصِرين، وممَّا حدَّثني به شيخُنا أن أول ظهور هذه المسألة في بداية التسعينيات، كان قد زار شيخُنا رحمه الله الشيخَ عبد الله السعد حفظه الله برُفقة الشيخ سعد الحُميِّد حفظه الله، وناقشَه فيها[1].

= برغم أنَّ مُسلِمًا رواها في صحيحه وصحَّحها نصًّا، وقال لسائلِه: «هل تريدُ أوثَقَ من سليمان التيميِّ؟»، وكان المُتبادَرُ أن يُعارِضَ النوويُّ الدارقطنيَّ، لأحد أمرين: فأمَّا الأول: فلأنَّ الحديثَ في صحيح مسلم، وثانيًا: أنَّ مِن مذهب النوويِّ قَبولَ زيادةِ الثقة بإطلاقٍ، وسليمان التيميُّ ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ».

ثم ذكر الصواب في هذه المسألة في موضعٍ آخر من «تسلية الكظيم» (٢/ ١٠٢) فقال: «والصوابُ عند أهل العِلم أنَّ الثقةَ الحافظَ إذا تفرَّد بحديثٍ أو زيادةٍ في حديثٍ أن يُقبَلَ منه إلا أن يقومَ مانعٌ من ذلك، ولا يُردُّ عليه لمجرَّد تفرُّدِه، سواءٌ أثبتَتْ هذه الزيادةُ حُكمًا أم لا، على الراجح عند أهل العلم، والله أعلم».

وقال في «تنبيه الهاجد» (رقم: ٥٣٣ الطبعة الجديدة): «اعلم أنَّ قبولَ زيادة الثقة بإطلاقٍ هو مذهب الفقهاء، وهو مذهبٌ ضعيفٌ، والصحيح الذي ذهب إليه أهل الحديث أنَّ قبول الزيادة لا بُدَّ فيه من رعاية القرائن، فلا هي مقبولة بإطلاقٍ، ولا هي مردودةٌ بإطلاق».

وينظر «تنبيه الهاجد» (رقم: ١٩٦٤ الطبعة الجديدة).

(١) قلتُ: ذكر لي الأخ أبو عبد الرزَّاق أحمد العنقريُّ، أحد تلامذة الشيخ السَّعد فرَّج الله عنه أنَّ الشيخ ذكر له أنه جمعه بالشيخ الحوينيِّ غيرُ مجلس، وفي مجلسٍ منهم دار كلامٌ عن مسألة المُتقدِّمين والمُتأخِّرين، وكان الشيخ الحوينيُّ وهو يسأل ويتحاور ترى في أسئلتِه سؤال الباحث عن الحق. =

وقال: «كلُّ حديثٍ له ملابساته الخاصَّة، والمرجع للقرائن، ولا يوجدُ كتابٌ عند المتقدِّمين يجمع مثل هذه القرائن»[١].

قلتُ: تعرَّض شيخُنا في كتابه «تنبيه الهاجد» (رقم: ١٦٥٥ الطبعة الجديدة)، للمُتعالِمين الذين يتَّخِذون هذه المسألة تكئَةً ويتهجَّمون على كبار المسائل بغير رَوِيَّة ولا تأنٍّ، فقال: «والحاصل أنَّ الحُكمَ بالانقطاع بين عِراك بن مالك وعائشة مما لا وجهَ له بعد هذا البيان، والله أعلم، وقد أفضتُ

= ثم كانت آخر زياراته للشيخ عبد الله السعد في منزله بالرياض ظُهر يوم الأربعاء ٢٢/ ٥/ ١٤٣٧هـ، بحضور مجموعة من طلبة العِلم، وعن هذه الزيارة ذكر لي الأخ أبو عبد الرزَّاق أحمد العنقري أنَّ الشيخ السَّعد فرَّج الله عنه اتصل به يومها وأخبرَه أن الشيخ أبا إسحاق الحوينيَّ سوف يحُلُّ ضيفًا عليه، وكلَّفَه بإعداد ما يلزم من أنواع الضِّيافة وبإعداد مجموعة من مؤلَّفات الشيخ لإهدائها للشيخ الحُويني.

قال: «ولم أجد شيخنا أشدَّ حفاوَةً لأحدٍ كما كان لأبي إسحاق، كان يُجلِّه كثيرًا ويُقدِّرُه، وفي مرَّةٍ جاء شيخٌ من أهل مصر، وحاول الانتقاص من الشيخ الحويني، وقال: «هو طالب عِلم وعليه ملاحظات»، فردَّ عليه الشيخ السعد مباشرةً بقوله: «أبو إسحاق الحُوَينيُّ من أهل العِلم والفضل، وهو من المُحدِّثين، وله مؤلَّفات وجهود في العِلم تشهد له بعِلم الحديث، والإنصاف عزيز، الإنصاف عزيز»، وتغيَّر وجه الشيخ.

(١) قال شيخُنا رحمه الله في «تسلية الكظيم» (٢/ ١٠٥): «إن هذا الأمر يدور مع القرائن، وقد يَتوقَّفُ الحافظُ في حديثٍ لبعض الثِّقاتِ؛ لأنَّ نفسَهُ لم تطمئنَّ إلى حديثه، وليس لهذا الاطمئنانِ ضابطٌ يُرجَعُ إليه، إنما هو المَلَكةُ وطول المُمارَسةِ، مع اطِّلاعٍ واسعٍ على الأسانيد».

وقال أيضًا (٤/ ١٦٥): «الترجيحُ يدور مع القرائن التي تنقدِحُ في ذِهن الناقد، وليس له قاعدةٌ منضبطةٌ لا تنخرِم».

وقال شيخُنا: «عِلمُ الحديثِ يقصِم ظهرَ أيّ مُدَّعٍ، يصعُب جدًّا أن تجزِمَ فيه بشيءٍ لا يتخلَّف، بل القرائنُ هي الحاكمة في أغلب مباحثِه، وذلك أنَّ رأسَ مالِ المُحدِّث هو الإسناد، وهو مُفرَّقٌ في مئات الألوف من الكتب والأجزاء وغيرهما، وكثيرٌ منه مفقود».

في هذه المسألة العظيمة في كتابي «شرح العَيْلَم شرح مقدِّمة صحيح مسلم»، وقد ناقشتُ فيه ابنَ رُشَيدٍ السَّبتي رحمه الله في كتابه «السَّنَن الأبيَن والمَوْرِد الأمْعَن في المُحاكمة بين الإمامَين في السَّند المُعنعَن»، فقد رأيتُه في هذا الكتاب لم يَحتفِل برأيِ مسلمٍ برغم قُوَّته، ولم يَتعنَّ في بيانِ كلامه مثلما فعل في الرأي المشهور عن البخاري.

ولا زِلتُ مع الأيام أقرأُ كلَّ ما يقع تحت يديَّ من كُتُب العِلَل والضُّعفاء والمَسائل، وأضمُّ النَّظيرَ إلى نَظيرِه، حتى وقفتُ على عشراتِ الأقوال للأئمة الكبار يَحكمون بالاتِّصال بين الرَّاوِيَين لقيام قرينةٍ، كقِدَم أحدهما، وأنَّ مثلَه لا يمتنعُ أن يُدرِك مَن روَى عنه، ولكن بدا لي أن أُؤخِّر نشرَه قليلًا لعلِّي أقفُ على مزيدٍ من الأمثلة.

وممَّا ساءني أنَّه دخل في هذه المسألة الكبيرة بعضُ الغِلمان الذين لم تُقلَّم أظفارُهم في العِلم، وتحت دَعوَى «مذهب المُتقدِّمين ومذهب المُتأخِّرين»، راحوا يطعنون على أحاديثَ كثيرةٍ في «صحيح مسلم» بدَعوَى أنَّ شرط مسلمٍ ضعيفٌ، وأنه أخطأ في نقل الإجماع، ويتجاهلون -أو يجهلون- مكانةَ مسلم، وأنَّ الجميع شهد له بالإمامة والإتقان، فإذا اختارَ حديثًا وأودعَه في «صحيحه» فهو صحيحٌ عندَه، وعندَ من جاء بعدَه ممَّن تلقَّى كتابه بالقَبول.

أمَّا هؤلاء الغِلمان، فإذا رأى واحدٌ منهم حديثًا حكَم مسلمٌ باتِّصاله، وخالَفه الدارقُطنيُّ مثلًا، فالحُكمُ أبدًا للدارقُطنيِّ، بل إذا خالَف مُسلِمًا أيُّ إمامٍ فالحُكم لهذا المُخالِف أبدًا، ورأيُه مُقدَّمٌ على رأيِ مسلم، وما رأيتُ والله غَبنًا أعظمَ من هذا، وقد صدَق من قال: «لو سكتَ مَن لا يعلمُ لقلَّ الخِلافُ»، وبعدُ، فهذه نَفثاتُ مَصدورٍ، وأنفاسُ مَقرورٍ، وزفراتُ مهمومٍ، وأنَّاتُ مَكلومٍ،

وحَيرةُ مكروبٍ، ولَوعةُ محروبٍ؛ من جرَّاءِ الفوضَى العِلمية التي نحياها، والله المستعان». اهـ.

وتعقَّب شيخَه الألبانيَّ رحمات الله عليهما، في كتابه «تنبيه الهاجد» (رقم: ٢٧٨٢ الطبعة الجديدة)، فمن ذلك قوله: «إعلالُ العالِم الناقِد ينبغي أن يُقبَل ولا يُردُّ إلا بحُجَّةٍ ناهِضةٍ، لا سيَّما الأئمة المُتقدِّمون؛ لِشدَّة معرفتهم بهذا الفن». انتهى كلامه رحمه الله، وهو مما يستحقُّ الجمع والدراسة.

وإظهار الصَّنعَة الحديثيَّة عند شيخِنا وبيان منهجه فيها يحتاج إلى دراسةٍ، بعد إخراج كتبه: «تنبيه الهاجد في ١٧ مجلَّدًا، وتسلية الكظيم في ٧ مجلدات، وجنة المستغيث في شرح علل الحديث لابن أبي حاتم في مجلَّد، ودُرَّة التاج على صحيح مسلم بن الحجاج في مجلَّد»، وغيرهم، أمَا وهذه الكتب لم تصدُر بعدُ، فلا يحقُّ لأحدٍ دراسة منهجه من كتبه التي صدرت قديمًا، وإلا فقد ظلم الشيخ وهضم حقَّه.

وحتى يظهر ذلك جليًّا اخترتُ حديثًا خرَّجَه شيخُنا سنة ٢٠٠٩م تقريبًا وعرَضَ مختصر هذا التخريج على «قناة الناس الفضائية» وقتَها، ثم ضاعَت منه أوراقُ هذا التخريج في مكتبه[1]، حتى وقفتُ عليها من عامَين تقريبًا،

(١) قلتُ: ليس كلّ ما حكم عليه شيخُنا من الأحاديث صحةً وضعفًا أودَعَه كتبه، فقد وقفتُ له على تعليقٍ على نسخته من كتاب «سنن أبي داود» (١/ ٣٧٣ ط عزت دعاس) أثناء حديث رقم (٥٥٠)، والذي في آخره: «ولو تركتُم سُنة نبيِّكم صلى الله عليه وسلم لكفرتُم». علَّق شيخُنا على لفظة «لكفرتم»، فكتب بخطِّه ما نصه: «هذه لفظةٌ مُنكَرةٌ، والصواب «لضللتم»، كما رواه الثقات عن المسعودي، والواهم عندي هو شيخ أبي داود، فلا نعرف فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقد رواه سلم بن جنادة، عن وكيعٍ، فلم يذكرها. **وقد حقَّقتُ هذا البحث في بعض مجالسي** في شرح صيد الخاطر».

واستأذنتُ شيخَنا في نشره مع الترجمة فأذِن لي، وقد عنون له شيخنا بـ:

جزءٌ في:

تضعيفِ حديثِ «قراءة سورة الكهف يوم الجُمُعة»